رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 1 / 8 / 2022
تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية وتأثيرها على شرعية العملية السياسية في العراق

Participation rate in the parliamentary elections and its impact on the legitimacy of the political process in Iraq

م. د. سيف حيدر الحسيني

L.Dr. Saif Hayder Alhusaniy

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

University of Kufa / College of Political Science

saifh.wahab@uokufa.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

أن الشرعية لا ترتبط بحرية الانتخاب والاختيار فقط – المعنى السياسي والقانوني – ، بل ارتبطت بمفهوم اخر وهو (المنجز) او (قوة الاداء) ، بمعنى مدى وفاء النظام السياسي بالتزاماته ازاء مجتمعه ، اي ان التراجع في الكفاءة التوزيعية يؤدي الى تدهور وتاكل شرعية النظام بسبب عدم فاعليته ، وبالتالي فأن محنة شرعية النظام السياسي او العملية السياسية العراقية غير مرتبطة بصورة مباشرة بنسبة المشاركة في الإنتخابات، اذ ان نتائجها يكون معترف بها لو وصلت نسبة المشاركة الى نسبة 10% ، الا إن ما قد يؤثر على شرعية العملية السياسية هو ما ستقدمه من منجز وهذا ما يعرف بالرضا العام .

الكلمات المفتاحية : "المشاركة السياسية"، "الإنتخابات" ،" الشرعية"

Abstract

Legitimacy is not only linked to freedom of election and choice - the political and legal meaning - but is linked to another concept, which is (achievement) or (performance strength), meaning the extent to which the political system fulfills its obligations towards its society, meaning that the decline in distributive efficiency leads to the deterioration and erosion of the legitimacy of the system because Its ineffectiveness, and therefore the plight of the legitimacy of the Iraqi political system or process is not directly related to the percentage of participation in the elections, as its results will be recognized if the participation rate reaches 10%, but what may affect the legitimacy of the political process is what it will provide from Completed and this is known as general satisfaction

Keywords: "**political participation**", "**elections**", "**legitimacy**"

المقدمة

عانى النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 من مجموعة اختلالات منذ اللحظة التاريخية للتأسيس بعد 9/نيسان/2003 الى الان ، وهذه الاختلالات انعكست سلبيا على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مما أنتج في السنوات الاخيرة واقعا سياسيا مأزوماً ، وشعبياً لا يحظى بمقبولية سياسية واجتماعية وذلك بحسب النسب المتدنية للمشاركة في العملية الإنتخابية بالرغم من ان هذا لا يعد مؤشرا وحيداً للقياس على شرعية او عدم شرعية النظام، الا انه يعطي انطباعا عن موقف أكثرية الشعب إزاء النظام السياسي وعن طبيعة البنى المشكله له .

وهذا الامر يعد معرقلاً لعملية التحول الديمقراطي ، اذ ان الديمقراطية لم تعد تقتصر على الانتخاب فقط ، لأن القيمه المؤسسية للديمقراطية لا تتأتى من إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع ، وإنّما من ضرورة إرساء أُسسها وتطبيق آلياتها ، والعمل بوصفها الإطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة ، ومنح الحاكمين الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة اخرى ، فضلا عن مدى مساهمة النظام السياسي في ايجاد بيئة تنموية منجزة على كل الاصعدة ، فالديمقراطية الحقيقية تنمو مع وجود نظام سياسي يتصف بالرشادة السياسية .

أهمية البحث : أن أهمية البحث في مسألة نسبة المشاركة في الإنتخابات العراقية باتت ضرورة ملحة في الوقت الحالي بسبب وجود رأي عام يتبنى خطاب المقاطعة للتأثير على شرعية العملية السياسية كسبيل للحل العراقي في الوقت الذي لايوجد اي دليل قانوني يسند هذا الإتجاه .

هدف البحث : يهدف البحث الى الوصول الى نتائج من شأنها ان توضح فيما اذا المشاركة في الإنتخابات ضرورة حتمية لعملية التغيير السلمي المنشود عبر التداول السلمي للسلطة أم لا ، وذلك من خلال التشجيع على المشاركة الفاعلة وإيجاد البديل الوطني الذي من شأنه ان يسهم في عملية الاصلاح السياسي من الداخل، وهذه المشاركة مشروطة بإيجاد بيئة انتخابية عادلة تضمن مخرجات انتخابية حقيقة

إشكالية البحث : تتمثل الاشكالية بالسؤال الرئيسي الاتي (هل تعد نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية العراقية سواء كانت عالية ام منخفضة مؤشراً على شرعية العملية السياسية ومخرجاتها ؟)

فرضية البحث : تنطلق الفرضية من رؤية مفادها ان نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابية العراقية لا تعد مؤشر على شرعية العملية السياسية من عدمها سواء كانت تلك النسبة عالية او منخفضة ، إذ لا

يوجد أي نص قانوني دولي او محلي يشير الى ان الإنتخابات كيما تكون شرعية ينبغي ان تصل الى نسبة معينة من مشاركة الناخبين .

منهجية البحث : لتحقيق اهداف هذا البحث اقتضت اجراءات البحث اتباع المنهج النظمي للوصول الى نتائج علمية وبشكل منتظم .

المحور الأول : المشاركة السياسية : بوصفها الإطار العام

إن المشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية التي تتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها عبر المؤسسات الدستورية وكذلك عبر المشاركة في تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.

يختلف الخبراء في تفسيراتهم للمشاركة السياسية باختلاف الخلفية الفكرية التي ينطلقون منها، فخبراء الاقتصاد مثلا يركزون على العامل الاقتصادي بوصفه العامل الأساس الذي يدفع المواطن نحو المشاركة السياسية، وذلك حين يشعر بالاستغلال من قبل الآخرين فهو يدأب للحصول على مصالحة والدفاع عنها ووضع حد لاستغلاله، وهذا لا يتأتى إلا من خلال المشاركة السياسية الفاعلة القادرة على تغيير نمط النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة .

أما خبراء الاجتماع فيربطون المشاركة السياسية بطبيعة التركيب الاجتماعي للمجتمع، فكل نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية يعكس شكلا من أشكال المشاركة السياسية، إلا أن تغيير أنماط العلاقات بين الجماعات يؤدي الى زيادة التعقيد في النسيج الاجتماعي، فتنامي الشرائح الاجتماعية يؤدي الى ظهور مطالب جديدة ومختلفة عن الشرائح التقليدية، مما يخلق نوعا من القلق لدى الشرائح التقليدية، الأمر الذي يدفع بها الى الانخراط في النشاط السياسي لكي لا تفقد مكانتها الاجتماعية في المجتمع .

وهناك من يفسر المشاركة السياسية مستندا الى نظرية التنمية، مركزا على ان بعض الحركات وخاصة في دول العالم الثالث تستند الى التنمية الثقافية التي تركز على عملية التنشئة والتحفيز للتأثير في المجتمع، ودفعه للمشاركة السياسية من خلال نشر أفكار جديدة ، والتركيز البرامج السياسية الوطنية والخدمات وطبيعة الاصلاحات المطلوبة على مختلف الصعد، والتأكيد على العدالة والمساواة بين الجميع مما يجذب اكبر عدد من الناس الى الانخراط في الفعل السياسي [1].

وتهدف عملية المشاركة السياسية إلى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، وهنا تغدو المشاركة السياسية شرطا أساسيا لعمل النظم الديمقراطية، إذ أن إتساع مشاركة المواطنين في العملية السياسية يمثل أحد التعبيرات العملية عن الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس يتجلى أحد مظاهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز أهميتها لتتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية، ومع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة[2].

وأهمية المشاركة السياسية تتأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى السلطات التنفيذية ولكنها أيضا تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأوليات التي تفضلها الجماهير، وأيضا من خلال الضغط على إدارة ومؤسسات الدولة لتعمل وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرصة المشاركة،فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين والشعور بالاغتراب لدى الجماهير وتتحقق قيم المشاركة السياسية الفعلية مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد الى حد كبير على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة[3].

والمشاركة السياسية مبدأ أساسي من مبادئ حل مشكلة السلطة وتنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، إن المشاركة السياسية تتسع في نطاقها بزيادة عدد الأفراد والقوى الاجتماعية المشاركة أو بتعدد وتنوع القنوات التي تمكن المواطنين منها، فضلا عن الأدوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات التي تنجم عنها، وهي باتت معيار يدلل عن النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومجتمعاتها ومن ثم تصنيفها إلى نظم متقدمة ونظم تقليدية.

كما انه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم المواطنين بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءً على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفي هذه الحالة يمكن القول بان هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس[4].

إن المشاركة السياسية للمواطنين تعد أحد المرتكزات الأساسية للنظام الديمقراطي باعتبارها مؤشر لسيادة قيم الحرية في المجتمع , فضلا عن التزام سلطات الدولة بدور المحكومين في ممارسة الحقوق الدستورية والقانونية في المشاركة بعملية صنع القرار السياسي أو اختيار من يمثلهم عبر إنتخابات نزيهة التي تعد واحدة من مظاهر المشاركة السياسية في الانظمة الديمقراطية , لذا تعد المشاركة السياسية (الانتخاب) أحد الابعاد الهامة لتحديد السلوك الإنتخابي للمواطن [5] .

المحور الثاني : المشاركة الإنتخابية : بوصفها أحد تعبيرات المشاركة السياسية

تعد الإنتخابات السكة التي تسير عليها عربة الديمقراطية، خاصة عندما دخل الاقتراع العام المباشر حيز التنفيذ، فأصبح بإمكان الشعوب أن تختار ممثليها[6] ، ومع تطور المجتمعات الإنسانية وتعدد احتياجاتها ومتطلباتها تطورت العملية الإنتخابية وأصبح لها شروطها وقواعدها وقوانينها التي تنظمها ونظام يحميها ويتمم مسارها [7] ، وقد اقترنت بانتشار الأفكار الليبرالية وارتبطت بتكريس الممارسات والمؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، والانتخاب هو النمط الأكثر شيوعا للمشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم .

وتعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأبرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤساء في المناصب العليا للدولة،[8] لأن الديمقراطية تفترض أن الشعب يحكم نفسه بنفسه عبر المؤسسات الدستورية ، ولكن أمام استحالة تطبيق الحكم المباشر في الدولة الحديثة، فلابد من انتخاب نواب يحكمون باسم الشعب ونيابة عنه، ولكي يوصفوا بالنواب فلابد من اختيار الشعب لهم بوسيلة الانتخاب، فمن المتفق عليه أن الانتخاب هو الوسيلة التي يقوم بواسطتها الشعب باختيار حكامه في النظام الديمقراطي[9] .

لكن هذا لا يعني أن الديمقراطية تتجسد بالإنتخابات الدورية فقط وإنما لابد أن تكون هذه الإنتخابات نزيهة حتى يتسنى لها أن تصبح ركناً أساسيا من أركان الممارسة الديمقراطية، فهي وسيلة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية إسناد السلطة إلى الحكام عن طريق الشعب وبواسطة الانتخاب، بل يجب أن يكون حق الاقتراع عاماً دون أن يكون مقيداً.

وتختلف الآراء الفقهية حول تحديد الطبيعة الفقهية للانتخابات، إذ يرى بعض الفقهاء أنها حق شخصي واتجه البعض الاخر إلى القول أن الإنتخابات وظيفة، في حين جمع الاتجاه الثالث بين الفكرتين

السابقتين حول موضوع الإنتخابات وعدها حقاً ووظيفة ويمكن تلخيص هذه الآراء على النحو التالي :- (10)

أ- هناك من يرى أن الانتخاب حق شخصي يتمتع به كل المواطنون، بوصفه من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز حرمان أحد منها، فهذا الحق يثبت لجميع المواطنين انطلاقاً من مبدأ السيادة الشعبية، الذي ينظر إلى السيادة بوصفها تعود إلى جميع المواطنين وممارستها حق لهم بالتساوي.

ب- وهناك من يرى أن الانتخاب مجرد وظيفة، يؤديها المواطن نتيجة لانتمائه إلى الأمة صاحبة السيادة، بوصف أن سيادة الأمة لا تتوزع على الأفراد بل هي ملك الأمة في مجموعها وبذلك عدها شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد المحكومين لها.

ت- إما الاتجاه الثالث فيرى أن الانتخاب حق فردي ووظيفة واجبة الأداء في نفس الوقت، فهو حق عند قيام الناخب بقيد اسمه في جدول الانتخابات، وهو وظيفة تتمثل في الاشتراك في تكوين الهيئات العامة في الدولة عند ممارسة عملية التصويت.

مما تقدم نستنتج بأن السلوك الإنتخابي يمثل واحد من أهم مظاهر السلوك السياسي , وتظهر نتائجه بصورة واضحة في الدول ذات الانظمة الديمقراطية , باعتبار الإنتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة واختيار المواطنين للمسؤولين العموميون في الدرجات العليا مثلا (رئيس الدولة , رئيس مجلس الوزراء , الوزراء والمحافظين , أعضاء السلطة التشريعية , أعضاء الحكومات المحلية)[11] .

فالإنتخابات هي عملية تمكين المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار ممثليهم وفقا لما يرونه صالحا لهم[12] , فضلا عن انها الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة[13]

وبذلك فأن السلوك الإنتخابي هو كل اشكال التصرف أو الافعال أو ردود الافعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين , نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية , الاجتماعية , البيئية , السياسية , التنظيمية , الحضارية والاقتصادية)[14] .

فالسلوك الإنتخابي مجموعة من الممارسات والمواقف , فمن الناحية السياسية , فهو سلوك يسعى المواطن من خلاله إلى اظهار مدى ولائه للنظام السياسي أما القبول بمنحه الشرعية للحاكم وقبوله الخضوع للقوانين والتعليمات التي تفرض علية أو برفضة لنظام الحكم , أما الدلالة النفسية , فتتمثل بإشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر التصويت وعدم الاستسلام والخضوع , أما من الناحية الاجتماعية فهي التأكيد

على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة [15] , والدلالة العقلية تتمثل بأنه سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة الشخصية أو العامة , بعد عمليات حسابية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية التي من المحتمل أن يحصل عليها الناخب من خلال سلوك معين [16] .

المحور الثالث : محددات المشاركة في الإنتخابات

اولاً : تعد الطائفية السياسية أو المحاصصة الطائفية ، احدى محددات المشاركة في الإنتخابات والتي تجلت بصورة واضحة في العملية السياسية العراقية بعد عام 2003 ،إذ انها تشكلت على أساس التوافق بين عدد من سياسي المكونات ، إذ ان الطائفية السياسية شملت جميع المؤسسات الرسمية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية وغيرها ، وجاءت هذه التوافقات بين سياسي المكونات المذهبية والاثنية على أساس تقاسم مناصب السلطة فيما بينها ، وان عملية توظيفها من قبل الاحزاب السياسية العراقية تنطلق عبر عدة مقومات ، منها انها تقوم على اشكالية العلاقة بين الدين والدولة ومدى إمكانية استغلال الدين في خطابها السياسي للوصول إلى السلطة ، وكذلك استغلال الموقع الوظيفي الحكومي لأغراض طائفية ، فضلا عن تحويل المكونات أو الطوائف و المذاهب إلى تكتلات سياسية [17] .

ثانياً : أن كل نظام سياسي يعيش في اطار ثقافة سياسية معينة أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية , وعلى أساس معرفة هذا المركب الثقافي يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية , حيث يؤكد دعاة منهج الثقافة السياسية , أن اتجاهات القيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وانما مكتسبة [18] , من خلال عملية التنشئة السياسية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو العملية السياسية وبالتالي يعمل على تطورها من خلال اكتسابه لقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية [19] .

ويأتي ذلك عبر مجموعة من المؤسسات والتي تعد الاحزاب السياسية واحدة من تلك المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية , والتي تعد واحدة من أهم وظائف الاحزاب السياسية على الاطلاق , إذ تقوم هذه الوظيفة على أساس توعية أفراد الشعب ورفع مستوى وعيهم وادراكاتهم السياسية وانماء الشعور لديهم بالمسؤولية واقناعهم بأن مصالحهم الفردية مرتبطة بالمصلحة العامة , وهذا يأتي من خلال قيام تنظيمات الاحزاب المنتشرة في عموم البلاد بمهمة التثقيف السياسي , مما يساعد على تنمية وانضاج الوعي السياسي لدى عموم المواطنين[20] .

فالتحديث الثقافي يعتبر واحد من اهم وظائف الاحزاب السياسية ، وذلك من خلال بث قيم جديدة لأفراد المجتمع تمكنهم من اكتساب ثقافة سياسية عبر برامج التثقيف السياسي وبالتالي العمل على التغيير في بنية العلاقات الاجتماعية وإيجاد نوع جديد من الوعي السياسي بعيدا عن القيم السياسية السائدة [21] ، إذ يأخذ الحزب على عاتقه مسؤولية عملية التنشئة السياسية من خلال الوظيفة التربوية التي يمارسها [22] ، فهو بمثابة منظمة تعليمية للشعب تعمل على تزويده بالمعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، عبر عدة وسائل تساهم في بلورة رأي عام واعي ومثقف أزاء القضايا السابقة [23] ، وبالتالي فإن العلاقة بين الاحزاب السياسية والتنشئة السياسية ، تتمثل في ان الاحزاب السياسية تمثل قناة للمشاركة السياسية والتي من خلالها يتم التعبير عن الرأي و تجميع المصالح وتعبئتها ، فهي اداة من ادوات التنشئة السياسية و التجنيد السياسي و التثقيف السياسي [24] .

مما تقدم نستنتج ان للثقافة السياسية دور مهم في استقرار أو عدم استقرار الابنية والمؤسسات السياسية وبالتالي المجتمع والدولة ، فضلا عن تأثيرها على السلوك الإنتخابي للناخب ومدى مشاركته في العملية السياسية والإنتخابية [25] ، لأنها تسهم في عملية تطوير سبل المشاركة السياسية من الثقافة الضيقة أو التقليدية إلى ثقافة المشاركة ، لان وجود الثقافة التقليدية يعكس درجات عدم التجانس السياسي والثقافي ، وكذلك تعكس نمطا من اللامبالاة السياسية على المستوى المحلي والقومي ، وتعد الثقافة السياسية عاملا مؤثرا في الحياة الاجتماعية السياسية إذ انها تعطي الفرد ، القدرة على التصرف في أي موقف ، حيث توفر له أساس التفكير والشعور والقدرة على اتخاذ القرار المناسب [26] .

ثالثاً : أن النظام الإنتخابي هو الالية التي تستخدم لتجميع الاصوات المدلى بها في الإنتخابات العامة إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين , وهو الذي بواسطته يمكن تحديد نتائج انتخابات معينة , وهو يرتكز على الصيغة الإنتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة , والحاكمية في الإنتخابات يجب أن تكون للشعب , وان تكون الهيئة الحاكمة هي المعبرة عن ارادة الشعب , فلا يكفي ان تدعي دولة ما انها ديمقراطية ثم تفسد ارادة الشعب , أو تضع قانونا انتخابيا لا يعبر بصورة حقيقية عن ارادته , أو تكرس نظاما انتخابيا يمنح الهيمنة والسلطة الدائمة لفئة معينة على مؤسسات الحكم وسلطات الدولة [27] .

غالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات ان لم تكن الاعتبار الوحيد الذي يتم الاخذ به في عملية اختيار النظام الإنتخابي من بين الخيارات المتوفرة [28] , لذا تلجأ الأحزاب السياسية إلى اختيار النظام الإنتخابي الذي يمكنها من الفوز في الإنتخابات وفق خطابها وبرنامجها السياسي ، حيث ان

للأحزاب السياسية العراقية دور كبير جدا ومؤثر في تحديد خيارات الناخب وسلوكه الإنتخابي وذلك من خلال النظام الإنتخابي الذي يعتمد في العملية الإنتخابية , إذ غالبا ما تتبنى نظام انتخابي يلائم تطلعاتها في الاستحواذ على أصوات الناخبين ومن ثم السيطرة أطول وقت ممكن على الحكم , وبالتالي يكون عامل مساعد في عملية التسويق السياسي الذي تتبعه .

وهذا ما حصل بالإستناد الى قانون (سانت ليغو) المُعدل، فعلى الرغم من كون القانون رصين ومجرب في دول ديمقراطية عديدة إلا أنَّ الأحزاب المتنفذة في انتخابات عام 2018 والإنتخابات التي سبقتها قامت بانتقائية الرقم الحسابي الذي هو 1,7 الذي من تداعياته دعم مرشحي الكتل الكبيرة والمتوسطة بالحصول على المقاعد رغم قلة عدد الأصوات التي يحصلون عليها وحرمان الكتل الصغيرة من المقاعد النيابية، وقد أصاب الناخب اليأس والقنوط وفضل الاغتراب وعدم المشاركة في الإنتخابات لشعوره بعدم جدوى المشاركة[29] ، الإ ان هذا الأمر تم تداركه في إنتخابات تشرين الأخيرة إذ تم التحول الى نظام الأغلبية بالدوائر المتعددة مما أتاح الفرصة الى فوز قوى وشخصيات جديدة مستقلة وتمكينها من الوصول الى السلطة التشريعية بالرغم من نسبة المشاركة الضعيفة .

المحور الرابع : العلاقة بين نسبة المشاركة وشرعية العملية السياسية في العراق

نظرا لأهمية العملية الإنتخابية وذلك بوصف الإنتخابات هي من التجليات العملية للديمقراطية وبالأخص فيما يتعلق بتنظيم الحملات الإنتخابية ، فقد اهتمت العديد من الانظمة والتشريعات القانونية بتنظيم هذه المرحلة من أجل الحفاظ على الجانب الحضاري للديمقراطية والعملية الإنتخابية ، ولضبط العديد من اشكال السلوك التي قد يمارسها المرشحون أو الاحزاب السياسية والتي تعتبر من الجرائم الإنتخابية ويعاقب عليها القانون وذلك للتأثير على ادراك الناخب[30] .

الا ان المراقب للحملات الإنتخابية التي جرت للمدة (2005 – 2021) ، وبالرغم من وجود هذه التعليمات الدقيقة لضبط العملية الإنتخابية ، يلاحظ وجود العديد من المؤشرات على خرق هذه التعليمات من قبل الاحزاب والكيانات السياسية وعلى جميع الاصعدة ، سواء بتوظيف العامل الديني وهو الأبرز أو العشائري والقبلي أو العامل القومي فضلا عن المال والفساد السياسي من أجل تعزيز الحضور والفوز بأعلى الاصوات[31] ، وبالتالي فإن هذه الممارسات من شأنها ان تشوه وتقلل من قيمة الديمقراطية والعملية الإنتخابية ومن ثم تفقد مصداقيتها وتأثيرها وتصبح مجرد شعارات بلا مضامين ، لا تعبر عن اراء وتطلعات الناخبين[32] ، هذا الامر ادى إلى بروز ظاهرة الاغتراب السياسي عند عدد ليس بالقليل

من الناخبين وبالتالي عدم المشاركة بالعملية الإنتخابية من خلال عدم التصويت (الامتناع الإنتخابي) والذي يعد من اهم مظاهر المشاركة السياسية كونه يمثل احد انماط السلوك الإنتخابي [33] .

أن الاحزاب السياسية هي عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته , وهي احدى وسائل الشعب للتعبير عن ارادته بالتغير الذي يريده في شؤون الحكم , وذلك عندما تمنح الاغلبية اصواتها لحزب معين وفقا لبرنامجه السياسي في الإنتخابات وبالتالي تعمل على تنفيذه[34] , الا انه وفي الوقت نفسه قد تصبح عاملا معرقلا لعملية التحول الديمقراطي ومشوها لتلك التجربة عندما يفقد المواطن ثقته بتجربة هذه الاحزاب وما تبعته من وسائل واليات من أجل الفوز في الإنتخابات, والنتيجة عدم الالتزام بالضوابط والتعليمات التي تنظم العملية الإنتخابية فضلا عن ان غالبة الوعود والبرامج التي صوت لها الناخب لم تجد لها طريقا للتنفيذ[35] .

أن هذه الممارسة الحزبية وما رافقتها من خروقات , ساهمت ببروز ظاهرة الاغتراب السياسي بوصفها حالة من الشعور بعم الرضا وخيبة الامل والانفصال عن القادة السياسيين والاحزاب السياسية والسياسيات الحكومية [36] , وبالتالي يتولد عن هذه الظاهرة أزمة ثقة بالعملية الإنتخابية والنظام السياسي بصورة عامة وذلك لانتفاء حالة القبول أو الرضا من المواطنين [37] , وهذا يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية وخاصةً عملية التصويت , إذ تكون هنالك حالة من الفتور وعدم الثقة في العلاقة بين الجماهير وبين الاحزاب السياسية [38] , وهذا ما ادى إلى ظهور مشكلة الامتناع الإنتخابي .

أن مشكلة العزوف الإنتخابي باتت تحظى باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجال السيسيولوجيا الإنتخابية لما لها من تأثير كبير على المشاركة الإنتخابية والتي بدورها تنعكس على شرعية النظام السياسي من عدمه , فالامتناع الإنتخابي يتمظهر في أتجاهين :

الأول : الامتناع السلبي : والذي يتمثل في عدم المشاركة في الإنتخابات, والابتعاد عن العملية السياسية بصورة عامة , سواء كان في المشاركة الإنتخابية أو الانتماء الحزبي وغيرها , حيث تظهر اللامبالاة السياسية وعدم الاكتراث بالقضايا العامة , وذلك يرجع للتخلف السياسي وضعف الثقافة السياسية , فضلا عن الظروف السياسية أو الاقتصادية التي يتبناها النظام السياسي ، فإن هذا الامر يخلق حالة من عدم اللامبالاة سواء توجه المواطن الى صناديق الإقتراع أو لا ، فإن هذا الأمر لا يغير شيئاً من واقع حياته اليومية وحتى المستقبلية [39] .

الثاني : الامتناع الإيجابي : أن عدم المشاركة في الإنتخابات من قبل أنصار هذا الاتجاه تأتي من رغبة وقناعة تامه وسلوك مقصود , كونه يصدر من أشخاص لهم اهتمامات سياسية ويمتلكون ثقافة ووعي سياسي , الا ان الامتناع يأتي كأسلوب رافض للطريقة التي تتبناها الاحزاب السياسية في عملية التسويق لبرنامجها الإنتخابي وإدارة الدولة , بتوظيف العوامل سابقة الذكر التي من شأنها أن تفقد العملية الإنتخابية طابعها التنافسي بين الاحزاب السياسية , حيث يتم اللجوء إلى اثارة عواطف المواطنين بدلا من عقولهم من أجل كسب أصواتهم [40] .

هذا الاسلوب ادى إلى انعدام الثقة والاحساس بعدم الجدوى في المشاركة السياسية عند عدد ليس بالقليل من الناخبين , الذين يملكون بطاقة الناخب , مما يجعلهم يتخذون احدى الخطوات كعدم الذهاب إلى صندوق الاقتراع , أو ترك ورقة الناخب بيضاء , أو العمل على اتلافها بأي شكل من الاشكال التي من شأنها أن تفسد الصوت الإنتخابي[41] أو التصويت الى قوائم وأحزاب او كيانات سياسية حظوظها ضعيفة بالفوز بمعنى الامتناع عن انتخاب الاحزاب الرئيسة الحاكمة لضمان قاسم انتخابي عال ومن خلاله يصعب حصول تلك الاحزاب على مقاعد أكثر من السابق أو تحقيق ذات النسبة السابقة[42], ولعل لشكل النظام الإنتخابي والقوانين المنظمة للعملية الإنتخابية فضلاً عن الأداء الوظيفي للسلطة التنفيذية والشريعية والنظام الحزبي السائد والقوانين التي تنظمه فضلا عن التعليمات أو القوانين التي من شأنها تنظيم عملية الحملات الإنتخابية للمرشحين والاحزاب والكيانات السياسية دورا مؤثرا في الامتناع الإنتخابي[43].

وقد شهد العراق نسبة عزوف عالية في الإنتخابات التشريعية عام 2018، إذ أعلنت المفوضية العليا للانتخابات العراقية أنَّ نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية بلغت 44,52% من الناخبين وهذه النسبة قد يكون مشكوك في صحتها ، إذ أكدت العديد من المنظمات المختصة بالرقابة الإنتخابية على أن النسبة أقل من ذلك إذ قد تصل الى 18%، وتعد هذه النسبة هي الأدنى منذ عام 2003، إذ سجلت انتخابات مجلس النواب عام 2005 نسبة مشاركة بلغت 76% في أول انتخابات تشريعية بعد التغيير السياسي الذي حصل في 2003/4/9، ثم انخفضت النسبة إلى 62% في انتخابات عام 2010 ، وإلى 61% في انتخابات عام 2014 [44] ، إلى أن وصلت إلى تلك النسبة المتدنية جداً في انتخابات عام 2018 ، فضلاً عن نسبة الانتخابات عام 2021 والتي وصلت الى 43% وفقاً لبيانات المفوضية ، وتعد هذه النسبة الادنى مقارنة مع العمليات الانتخابية السابقة كما موضح في الجدول أدناه الذي يبين

نسبة المشاركة والعزوف الإنتخابي للتصويت على الدستور والإنتخابات النيابية والمحلية في العراق بعد عام 2003 ، وذلك بالاعتماد على بيانات المفوضية المستقلة للانتخابات.

	جدول يبين نسب المشاركة والعزوف الإنتخابي للانتخابات في العراق بعد عام 2003								
	كانون الثاني 2005	تشرين الاول 2005	كانون الاول 2005	كانون الثاني 2009	أذار 2010	نيسان 2013	نيسان 2014	ايار 2018	تشرين 2021
	انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات 2005	الاستفتاء على الدستور العراقي 2005	انتخابات مجلس النواب العراقي 2005	انتخابات مجالس المحافظات 2009	انتخابات مجلس النواب العراقي 2010	انتخابات مجالس المحافظات 2013	انتخابات مجلس النواب العراقي 2014	انتخابات مجلس النواب العراقي 2018	انتخابات مجلس النواب العراقي 2021
اسم المحافظة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة
	58.26%	63.28%	76.36%	52.18%	62.39%	44.66%	61.76%	44.52%	43.54%
دهـــوك	92.00%	85.00%	92.00%		80.49%		76.14%	51.00%	
أربيـــل	84.00%	95.00%	95.00%		76.08%		73.47%	43.00%	
السليمانية	82.00%	78.00%	84.00%		73.23%		73.61%	50.00%	
نـينـــوى	17.00%	57.00%	70.00%	63.57%	66.28%	51.92%	54.21%	53.00%	
كركوك	70.00%	78.00%	86.00%		73.58%		67.66%	40.00%	
ديـالـــى	33.00%	67.00%	75.00%	59.55%	62.58%	51.92%	60.67%	50.00%	
الأنـبـار	2.00%	38.00%	86.00%	45.29%	61.53%	51.92%	44.11%	38.00%	
بغداد	51.00%	55.00%	70.00%	41.70%	53.69%	32.71%	53.99%	33.00%	
بـــابـــل	73.00%	73.00%	79.00%	57.38%	63.27%	53.47%	69.25%	48.00%	
كربـــلاء	75.00%	60.00%	70.00%	59.25%	62.20%	53.99%	69.04%	40.00%	
واســـط	71.00%	54.00%	68.00%	55.56%	60.68%	52.32%	70.04%	48.00%	
صلاح الدين	29.00%	75.00%	98.00%	65.55%	73.55%	62.83%	56.60%	39.00%	
النجـــف	75.00%	57.00%	73.00%	55.11%	61.35%	53.51%	69.72%	40.00%	
القادسية	71.00%	57.00%	65.00%	57.19%	62.87%	60.03%	71.48%	45.00%	
المثنى	65.00%	54.00%	66.00%	60.35%	61.34%	59.67%	66.02%	45.00%	
ذي قـــار	69.00%	57.00%	72.00%	51.85%	60.03%	50.05%	64.87%	43.00%	
ميســـان	61.00%	59.00%	73.00%	47.62%	50.48%	44.13%	58.27%	42.00%	
البصـــرة	72.00%	63.00%	74.00%	50.82%	57.60%	42.02%	62.17%	40.00%	

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المفوضية المستقلة للإنتخابات

أن توظيف العوامل السابقة الذكر ساهم بشكل مباشر بتشويه العملية الديمقراطية، فضلا عن العملية الإنتخابية – الإنتخابات– باعتبارها احد الاليات السياسية للديمقراطية ، إذ بواسطتها يتم اختيار الاشخاص لتولي مناصب معينة وذلك عن طريق التصويت من قبل الناخبين المؤهلين استنادا إلى قواعد النظام الإنتخابي المعتمد [45] ، وقد أشار **(موريس دوفرجيه)** الى ان الانتخاب يمثل "القاعدة الشرعية للسلطة السياسية" بوصفه طريقة للتعبير عن إرادة الشعب الذي هو مصدر جميع السلطات عن طريق اختيارهم لممثليهم[46] ، الا انه لم يشير الى نسبة المشاركة في الانتخاب التي يمكن من خلالها ان نحدد شرعية السلطة السياسية من عدمها .

وبغض النظر عن النسب المتفاوتة للمشاركة في الانتخابات المحلية او النيابية في العراق والتي جميعها تتفق على ان نسبة العزوف الانتخابي أكثر من نسبة المشاركة ، وهذا ما ظهر جليا بنسب المشاركة في الإنتخابات والدعوات الواضحة الى المقاطعة لها عبر حملات تم اطلاقها من قبل جماعات تؤمن بأن الإنتخابات باتت لا تمثل حلاً بسبب سوء ادارتها فضلا عن مخرجاتها التي لا تلبي تطلعات المواطنين من خلال تقديم تشريعات من شأنها ان تسهم في إيجاد حل لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ، بالاضافة الى عدم جدية الطبقة الحاكمة في بناء دولة المواطنة ، وبالرغم من ارتفاع نسبة العزوف ،إلا ان هذه الحملات التي تهدف الى المقاطعة لا تؤثر إطلاقاً على شرعية العملية الإنتخابية مهما كانت نسبة المشاركة ضئيلة ، فلا يوجد أي نص قانوني محلي او دولي يشير الى نسبة مجددة للمشاركة الإنتخابية بإمكانها ان تحدد شرعية العملية الإنتخابية او السياسية من عدمها ، فحتى المعايير الدولية نصت على ان (الانتخابات بمن حضر) وهذا مؤشر على عدم جدوى هذه الخطوة ، بل قد تكون نتائجها عكسية فالاحزاب السياسية قد تشجع هكذا مبادرات سراً مما ينعكس عليها ايجابياً ، اذ ان الساحة الإنتخابية ستكون لجمهورها فقط وبالتالي هي المستفيدة من حملات المقاطعة من خلال عدم وجود أي منافس سياسي معارض لها في الإنتخابات وهذا ما يمكنها من الوصول الى السلطة وتحقيق الاغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومة بكل بساطة .

وبالتالي لابد من المشاركة في الإنتخابات بوصفها انجح الوسائل التي بموجبها يتم تقييد الحكام في الديمقراطيات الحقيقية ، حيث تتمركز السلطة بيد الناخبين وذلك بإمكانية عزل أعلى مسؤول تنفيذي بالحكومة عن منصبه من خلال التصويت ضده في الإنتخابات[47]، وبالتالي تفضي هذه الإنتخابات إلى تغييرات ديمقراطية عن طريق التداول السلمي للسلطة بكونها بعدا بنائيا للعملية الديمقراطية[48] .

الخاتمة :

ان شرعية نظام الحكم لن تأتي إلا بشعور المواطنين بصلاح النظام الذي يحظى بتأييدهم ورضاهم ، وهذا لا يتحقق الا بالتطابق بين ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وادراك الجماهير لها وفي انسجام عام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع ، فالشرعية السياسية هي مستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب كونه مصدر السلطة في النظام المدني الحديث ، الا انه وفي الوقت الحالي فأن الشرعية لا ترتبط بحرية الانتخاب والاختيار فقط – المعنى السياسي والقانوني – ، بل ارتبطت بمفهوم اخر وهو (المنجز) او (قوة الاداء) ، بمعنى مدى وفاء النظام السياسي بالتزاماته ازاء مجتمعه ، اي ان التراجع في الكفاءة

التوزيعية يؤدي الى تدهور وتاكل شرعية النظام بسبب عدم فاعليته ، وبالتالي فأن محنة شرعية النظام السياسي او العملية السياسية العراقية غير مرتبطة بصورة مباشرة بنسبة المشاركة في الإنتخابات، اذ ان نتائجها يكون معترف بها لو وصلت نسبة المشاركة الى نسبة 10% ، الا إن ما قد يؤثر على شرعية العملية السياسية هو ما ستقدمه من منجز وهذا ما يعرف بالرضا العام .

الهوامش

([1]) حمدان رمضان محمد ، المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل : دراسة ميدانية ، مجلة دراسات موصلية ، جامعة الموصل ، العدد (11) ، 2006 ، ص 124 .

([2]) عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (92) ، 1988،ص85.

([3]) السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2001 ،ص3.

([4]) المصدر نفسه ، ص4 .

([5]) خالد عبد المعطي الفريجات , افاق وتطلعات نحو الديمقراطية في الوطن العربي , دار نينوى , دمشق , 2003 , ص39

([6]) رند حكمت محمد، الإنتخاباتالعراقية بين الإمكانيات والمعوقات، الملف السياسي، العدد(6)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004، ص1.

([7]) عادل محمد القيار، الانتخابات... لماذا، سلسلة الثقافة الديمقراطية، العدد (3)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005، ص11.

([8]) حسين علوان، التكيف الدستوري للانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد(1)، الجمعية العراقية للعوم السياسية، السنة الأولى، 2005، ص63.

([9]) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية القانون، 1991، ص59.

([10]) عبد الغني بسيوني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، مصر، 2004، ص225-226.

([11]) خضر عباس عطوان وأحمد عبد الله ناهي , السلوك السياسي , العراق , مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية , 2011 , ص5 .

([12]) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , الانظمة السياسية , شركة العاتك ، القاهرة , 1990 , ص35 .

([13]) علي هادي حميدي الشكراوي , النظم السياسية المعاصرة , دار النهضة العربية , القاهرة , 2014 , ص142 .

([14]) بارة سمير , انماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والاعلام , 2007 , ص53 .

([15]) امنية رأس العين , السلوك الإنتخابي والاتصال : دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخاباتالرئاسية 1999 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية وللإعلام , جامعة الجزائر , 2003 , ص18 .

(16) فرانك بيلي , معجم بلاكويل العلوم السياسية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث , دبي , مركز الخليج للأبحاث , 2004 , ص495 .

(17) احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2008 ، ص383 .

(18)رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنه ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2011، , ص84 .

(19) مها عبد اللطيف الحديثي , النظام السياسي : الديمقراطية والثقافة السياسية , مجلة قضايا سياسيةٍ , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (5-6) , 2004 , ص137 .

(20) طه حسين العنبكي ، النظم السياسي والدستورية المعاصرة : اسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013 ، ص 123-124 .

(21) محمد حسن دخيل , علم الاجتماع السياسي , دار السنهوري , بيروت , 2017 , ص 266 .

(22) عبد الرضا حسن الطحان ، البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية ، دار المشوار الثقافية ، بغداد ، 1991 ، ص 34 .

(23) محمد علي سويلم ، بنيان الدستور المعاصر : دراسة مقارنة في ضوء الفقه والقضاء الدستوري ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 2014 ، ص 422 .

(24) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 168 .

(25) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل ، عمان ، 2008 ، ص 263 .

(26) رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنه ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .

(27)ياسين محمود عبابكر , دور الإنتخاباتالبرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 , مطبعة الحاج هاشم ، اربيل ، 2013, ص62 .

(28) فؤاد مطير الشمري , التجارب الإنتخابية في العالم , دار اسامة , عمان , 2014 , ص15 .

(29) عبد العزيز عليوي, الإنتخاباتالعراقية ومعادلة سانت ليغو المعدلة, ندوة المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات, وزارة التخطيط العراقية, 2018, ص 3.

(30) ضياء محمد عاجل الكناني ، جرائم الدعاية الإنتخابية في القانون العراقي: دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية القانون ، 2014 ، ص 103.

(31) فارس بريزات ، النزاهة في الإنتخاباتالبرلمانية : مقوماتها والياتها في الاقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2008 ، ص 19 .

(32) عبد الحسين شعبان ، الإنتخاباتوالتغيير : الثورة في صناديق الاقتراع ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط ، 2008 ، ص 18 .

(33) طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 1999 ، ص 112 .

(34) عبد الحسين شعبان , جذور التيار الديمقراطي في العراق , بيسان للنشر والتوزيع , بيروت , 2007 , ص203 .

(35) خضر عباس عطوان , النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية , سلسلة دراسات وأوراق بحثية , الدوحة , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات , 2011 , ص13 .

(36) نقلا عن : طارق محمد عبد الوهاب , سكيولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية , مصدر سبق ذكره , ص116 .

(37) فراس البياتي ، التحول الديموقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، دار العارف ، بيروت، 2013 ، ص 24 .

(38) ناهدة محمد زبون , مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (43-44) , 2016 , ص52 .

(39) فرانك بيلي , معجم بلاكويل العلوم السياسية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث , مصدر سبق ذكره , ص30 .

(40) خليل حميد عبد الحميد , ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية , مجلة العلوم القانونية , جامعة بغداد , كلية القانون , العدد (1) , 2008 , ص130 .

(41) طارق محمد عبد الوهاب , سكيولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية , مصدر سبق ذكره , ص39 .

(42) امير مالك الشبلي ، السياسة العامة والشرعية : دراسة في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 ، عين الحكمة ، بغداد ، 2021 ، ص 394 .

(43) محمد السويدي , علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , بلا ت , ص162 .

(44) نقلا عن : سلام عطا الله شباط الجنابي ، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2020 ، ص90 .

(45) دلمان اميدي ، موضوعات في الديمقراطية والسياسة ، مطبعة زادي ، اربيل ، 2011 ، ص 21 .

(46) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص79 .

(47) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءات اولية في خصائص الديمقراطية ، في مجموعة باحثين : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 16 .

(48) صالح حسين علي العبد الله ، الإنتخابات كأسلوب ديموقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2011 ، ص 373 .

قائمة المصادر :

أولاً الكتب :

(1) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل ، عمان ، 2008 .

(2) امير مالك الشبلي ، السياسة العامة والشرعية : دراسة في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 ، عين الحكمة ، بغداد ، 2021 .

(3) خالد عبد المعطي الفريجات , افاق وتطلعات نحو الديمقراطية في الوطن العربي , دار نينوى , دمشق , 2003 .

(4) خضر عباس عطوان وأحمد عبد الله ناهي , السلوك السياسي , العراق , مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية , 2011 .

(5) دلمان اميدي ، موضوعات في الديمقراطية والسياسة ، مطبعة زادي ، اربيل ، 2011 .

(6) رعد حافظ سالم الزبيدي ، مبادئ الثقافة السياسية : دراسة اجتماعية تحليلية مقارنه ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2011 .

(7) السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2001 .

(8) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , الانظمة السياسية , شركة العاتك ، القاهرة , 1990 .

(9) صالح حسين علي العبد الله ، الإنتخابات كأسلوب ديموقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2011 .

(10) طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 1999 .

(11) طه حسين العنبكي ، النظم السياسي والدستورية المعاصرة : اسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013 .

(12) عبد الحسين شعبان , جذور التيار الديمقراطي في العراق , بيسان للنشر والتوزيع , بيروت , 2007 .

(13) عبد الحسين شعبان ، الإنتخاباتوالتغيير : الثورة في صناديق الاقتراع ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط ، 2008 .

(14) عبد الرضا حسن الطحان ، البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية ، دار المشوار الثقافية ، بغداد ، 1991 .

(15) عبد العزيز عليوي, الإنتخابات العراقية ومعادلة سانت ليغو المعدلة, ندوة المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات, وزارة التخطيط العراقية, 2018 .

(16) عبد الغني بسيوني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، مصر، 2004 .

(17) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

(18) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءات اولية في خصائص الديمقراطية ، في مجموعة باحثين : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

(19) علي هادي حميدي الشكراوي , النظم السياسية المعاصرة , دار النهضة العربية , القاهرة , 2014 .

(20) فارس بريزات ، النزاهة في الإنتخاباتالبرلمانية : مقوماتها والياتها في الاقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2008 .

(21) فراس البياتي ، التحول الديموقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، دار العارف ، بيروت، 2013 .

(22) فرانك بيلي , معجم بلاكويل العلوم السياسية , ترجمة : مركز الخليج للأبحاث , دبي , مركز الخليج للأبحاث , 2004 .

(23) فؤاد مطير الشمري , التجارب الإنتخابية في العالم , دار اسامة , عمان , 2014 .

(24) محمد السويدي , علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , بلا ت .

(25) محمد حسن دخيل , علم الاجتماع السياسي , دار السنهوري , بيروت , 2017 .

(26) محمد علي سويلم ، بنيان الدستور المعاصر : دراسة مقارنة في ضوء الفقه والقضاء الدستوري ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 2014 .

(27) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية القانون، 1991 .

(28) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992 .

(29) ياسين محمود عبابكر , دور الإنتخاباتالبرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 , مطبعة الحاج هاشم ، اربيل ، 2013 .

الدوريات :

(1) حسين علوان، التكيف الدستوري للانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد(1)، الجمعية العراقية للعوم السياسية، السنة الأولى، 2005 .

(2) خضر عباس عطوان , النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية , سلسلة دراسات وأوراق بحثية , الدوحة , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات , 2011 .

(3) خليل حميد عبد الحميد , ظاهرة الامتناع عن التصويت وانعكاساتها على شرعية السلطة السياسية , مجلة العلوم القانونية , جامعة بغداد , كلية القانون , العدد (1) , 2008 .

(4) رند حكمت محمد، الإنتخاباتالعراقية بين الإمكانيات والمعوقات، الملف السياسي، العدد(6)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004 .

(5) عادل محمد القيار، الانتخابات... لماذا، سلسلة الثقافة الديمقراطية، العدد (3)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005 .

(6) عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (92) ، 1988 .

(7) مها عبد اللطيف الحديثي , النظام السياسي : الديمقراطية والثقافة السياسية , مجلة قضايا سياسيةٍ , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (5-6) , 2004 .

(8) ناهدة محمد زبون , مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث , مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العددان (43-44) , 2016 .

الرسائل والأطاريح :

(1) احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2008 .

(2) امنية رأس العين , السلوك الإنتخابي والاتصال : دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخاباتالرئاسية 1999 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية وللإعلام , جامعة الجزائر , 2003 .

(3) بارة سمير , انماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والاعلام , 2007 .

(4) حمدان رمضان محمد ، المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل : دراسة ميدانية ، مجلة دراسات موصلية ، جامعة الموصل ، العدد (11) ، 2006 .

(5) سلام عطا الله شباط الجنابي ، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2020 .

(6) ضياء محمد عاجل الكناني ، جرائم الدعاية الإنتخابية في القانون العراقي: دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية القانون ، 2014 .